LCFP

المركز الليبي لحرية الصحافة

Libyan Center For Freedom of Press

لإعلام مهني حُر

"وحدة الرصد والتوثيق"

الصحفيون في قبضة الإفلات من العقاب

تقرير خاص حول تنامي الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين في ليبيا

اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب ضد الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين

2 - نوفمبر - 2015

بدعم من :

صندوق تطوير الإعلام الليبي

www.LCFP.org.ly

مقدمة

إن أوضاع الصحفيين وتدني مؤشر حرية الصحافة والتعبير بالتزامن مع الأزمات السياسية والأمنية التي تعيشها ليبيا بعد انتهاء الثورة الليبية في أكتوبر عام ٢٠١١، تثير قلقاً عميقاً في البلاد بالنظر لارتفاع معدلات الجرائم والاعتداءات اليومية التي يواجهها الصحفيون ووسائل الإعلام المختلفة.

وقد تحولت ليبيا في ظل الصراع الجاري إلى بيئة خصبة للاعتداءات والجرائم الممارسة ضد وسائل الإعلام والصحفيين في ظل سياسة تمرير الأجندات وإسكات الأصوات، في مناخ عام يسوده الإفلات من العقاب وتتبع الجناة ليبقى الصحفي الليبي ضحية الفوضى وغياب التنظيم الهيكلي والقانوني للعمل الإعلامي و فقدان الآليات التنفيذية للحماية الأمنية والقانونية للصحفيين.

ولعل من أبرز التحديات التي تواجه ليبيا في إطار بناء دولة القانون وتحقيق العدالة: تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب، و ترك الجناة لحال سبيلهم وعدم ملاحقتهم قضائيا مع إصرارهم على ارتكاب الجرائم والممارسات غير الإنسانية.

وقد ظلت كافة أوراق المحاضر وجميع الأدلة الخاصة بالجرائم المرتكبة حبيسة أدراج مراكز الشرطة والنيابة العامة مع عجز القضاء عن ملاحقة الجناة في ظل خشية رجال الأمن والقضاة من سطوة المليشيات تارة وغياب الخبرة في الجرائم الجنائية تارة أخر.

ويبحث التقرير الخاص " صحفيون في قبضة الإفلات من العقاب "، الذي يصدر بمناسبة اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب ضد الجرائم المرتكبة في حق الصحفيين، الإحصاءات التي أعدها وجمعها المركز الليبي لحرية الصحافة طيلة الفترة الممتدة من يناير ٢٠١٢ إلى يونيو ٢٠١٥، كما يعرض لأبرز الوقائع والجرائم التي وقعت مع ملخص تنفيذي كامل لها.

كما يفتح التقرير المجال للبحث والتفكير في كيفية وضع آليات قانونية وأمنية أشد لحماية الصحفيين والوسائل الإعلامية من الانتهاكات دون وجود أي تتبع قضائي لهذه الجرائم.

لقد أصبح من الأهمية بمكان ضرورة توحيد جهود الصف الصحفي والإعلامي بما يخدم القطاع ويعزز دوره بالنظر للمخاطر والتهديدات الجدية، ويمكّن الصحفيين من الدفاع عن حقوقهم استنادا لأحكام القانونين الدولي والوطني.

منهجية التقرير

أجرى الباحثون بوحدة الرصد والتوثيق في المركز الليبي لحرية الصحافة فحصاً دقيقاً لأكثر من ستين مقابلة أجروها بين ديسمبر عام ٢٠١٣ وأغسطس عام ٢٠١٥، مع صحفيين وضحايا تعرضوا لهجمات مختلفة وأقاربهم، بالإضافة لمسئولين حكوميين ومدافعين على حقوق الإنسان ومحامين تبنوا متابعة قضايا بعض الصحفيين المتضررين.

المقابلات أقيمت بحضور الضحايا شخصيا في مُدن طرابلس وبنغازي وسبها وفي دولة تونس، وكذلك عبر الهاتف، وقد وثّقت في استئمارة الرصد والتوثيق المعتمدة لدى المركز الليبي بطريقة علمية هدفها جمع الأدلة والمعلومات والشهود حول الوقائع والانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد حقوق الإنسان.

و قد بحثنا خلال إعدادنا للتقرير في سجلات ومحاضر التحقيق لدى مراكز الشرطة والنيابة العامة، واتصلنا بعدد من وكلاء النيابة حول مجريات التحقيق في بعض القضايا، بالإضافة للاطلاع على بعض الأوراق القانونية التي يقوم بجمعها بعض المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان.

كما استعان الباحثون بالتقارير الداخلية الموجودة بالأرشيف، وباقي البيانات والمعلومات والأخبار والتقارير الصحفية المنشورة عبر شبكة الإنترنت.

ملخص تنفيذي

منذ انتهاء الانتفاضة المسلحة في أكتوبر عام 2011 ومؤشرات حرية الصحافة والتعبير تشهد ارتفاعا ملحوظا، فقد شهدت البلاد ولادة أكثر من 300 صحيفة ومجلة ومنشور ورقي، وبروز أكثر من 40 محطة تلفزيونية، و 60 محطة إذاعية على مستوى البلاد، بالإضافة إلى ظهور عشرات الأحزاب و الحركات السياسية، ومئات المنظمات غير الحكومية، وبدأ الليبيون يتمتعون بقدر عال من حرية التعبير بعد إسقاط عهد الديكتاتورية والرقابة رغم عدم وجود إطار تشريعي منظم للحريات والحقوق.

ومع تحسن وضع مؤشر حرية الصحافة في ليبيا تدريجيا بعد الحرب، إلا أن الحرية الحبيسة اصطدمت بتزايد الاعتداءات والانتهاكات التي دائماً ما يتعرض لها الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان التي وصلت إلى حد جرائم ضد الإنسانية كالقتل العمد والشروع في القتل والتعذيب، وجميعها مرت دون محاسبة مرتكبي هذه الجرائم في بيئة يسودها مناخ الإفلات من العقاب.

فخلال حكم الرئيس السابق معمر القذافي كانت كل المضايقات والانتهاكات التي أصابت الصحفيين مصدرها النظام الحاكم وهو المسؤول الرئيسي عن كل الجرائم التي ارتكبت، ومن أبرزها مقتل الصحفي الليبي ضيف الغزالي الذي اختطف من قبل عناصر الأمن الداخلي، ثم قتل بعد أيام في شهر مايو عام 2005 بمدينة بنغازي، وذلك على خلفية كتاباته والمواضيع التي يطرحها حول قضايا الفساد، مما جعله فريسة لتهديدات الحرس الثوري المتشدد.

وبعد نهاية الثورة الليبية برزت العديد من التحديات والصعوبات الجديدة، منها ظهور انتهاكات جديدة ارتكبت ضد الصحفيين قامت بها جماعات دينية وقبلية ومليشيات انتهازية ومسيسة، في ظل فشل الحكومات المتعاقبة في التحقيق الجدي في الجرائم التي ارتكبت طيلة السنوات الأربع الماضية، ولم يقدم أي مسؤول عن الجرائم إلي المحاكمة أو توجه إليه تهم نتيجة غياب الضمانات القانونية لعدم الإفلات من العقاب، وانهيار منظومة العدالة في التتبع القضائي وجمع الأدلة والشهود، وبذالك حُرم الضحايا من تحقيق العدالة لهم وجبر الضرر، وصار الصحفيون الليبيون يعيشون في ظل خوف دائم من وقوع هجمات عليهم أو جرائم في حقهم.

وقد وثقت وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات التي تطال الصحفيين ووسائل الإعلام في المركز الليبي لحرية الصحافة خلال السنوات الأربع الماضية، في المدة من شهر يناير عام 2012 إلى يونيو عام 2015 ، 266 حادثاً واعتداءا تعرض لها صحفيون ووسائل إعلام متعددة طالت ما يقرب من 100 صحفي ليبي في مختلف المدن، وعلى رأسها مدينة بنغازي التي تعد من المناطق الخطرة على الصحفيين، فقد سجلت بها 40٪ من حوادث القتل و الاختطاف والتعذيب وفقاً للإحصائيات الدورية التي يعدها الباحثون بالوحدة.

وتتعدد حوادث الانتهاكات وتصنيفاتها وفقا للدليل المنهجي المتبع لدي المركز الليبي لحرية الصحافة، فقد سجلت 20 عملية قتل، 8 منها فقط حدثت في مدينة بنغازي، واثنان في مدينة سبها جنوب ليبيا، والباقي حوادث قتل متفرقة في عدة مدن أخرى ، لكن جميعها مرت دون أي ملاحقة جدية من قبل القضاء الوطني أو إرادة قوي لدي السلطات المتعاقبة في الحد من الإفلات من العقاب.

وتعتبر حوادث القتل من أعلى درجات الخطورة في تصنيف الانتهاكات، ودائماً ما ندعوا الصحفيين إلي الالتزام بأقصى درجات الأمن والسلامة وذالك لضمان سلامتهم ، فيما تأتي حوادث الشروع في القتل التي تكررت مراراً في مدن ليبية عدة في المرتبة الثانية، وقد سجلت 22 صحفياً تعرضوا لمحاولات اغتيال متعمدة تنوعت بين المطاردة بالسيارة والسلاح أو إطلاق الرصاص عليهم أثناء خروجهم من مؤسساتهم أو أثناء أدائهم لأعمالهم الميدانية.

وقد مرت كل الحوادث المسجلة دون أي تحرك من الأجهزة الأمنية أو القضائية، بحسب شهادات الضحايا، لردع المسلحين الذين يحاولون اغتيال الصحفيين مما دفع هؤلاء إلي الفرار من مدنهم بل من البلاد كلها، نظراً للتهديدات الجدية بالقتل التي يتعرضون لها.

وقد سجلت خلال السنوات الأربع الماضية 40 حالة اختطاف وتعذيب واعتقال تعسفي، جميعها قامت بارتكابها مليشيات قبلية وانتهازية معروفة لدى الضحايا الذين يخشون الالتجاء للقضاء الليبي للمطالبة بحقوقهم؛ خوفا من تعرضهم للانتقام بالتصفية الجسدية.

ورغم أن العديد من الضحايا الصحفيين تقدموا بشكاوي لدى النيابة العامة، ووكلوا محاميين لمتابعة قضاياهم المتعلقة بحالات التعذيب أو الاختطاف، إلا أن حالة الفوضى وسيطرة الجماعات المسلحة دفع النيابة العامة لعدم التحرك ضدهم وملاحقتهم؛ مما يشجع هؤلاء المنتهكين على الاستمرار في جرائمهم في حق الصحفيين الذين يهددون مصالحهم أو يعارضونهم في التوجهات.

وقد اتسمت السنوات الماضية بتزيد حوادث المنع من العمل والتغطية الإعلامية للأحداث الميدانية المختلفة، فقد سجلت 84 حالة لصحفيين تعرضوا لمصادرة معداتهم أو تكسيرها والاعتداء عليهم بالضرب والسب والاحتجاز المؤقت أثناء تغطيتهم الإعلامية لأحداث الصراع الدائر في ليبيا.

وقد سجلت أغلب هذه الوقائع ضد القوات شبه النظامية التابعة لوزارتي الداخلية والدفاع، وكذلك قوات الأمن الوطني، أو الحرس الخاص بالمرافق والمنشآت الحكومية، أو الحراس الشخصيين للمسئولين الحكوميين وقادة الأحزاب والمليشيات.

كذلك تعرضت عشرات الوسائل الإعلامية المختلفة كـمقرات التلفزيونات ومكاتب وكالات الأنباء والمحطات الإذاعية ومقرات الصحف، لـ 100 اعتداء مسلح واقتحام وتخريب وسرقة للمحتويات من قبل جماعات مسلحة تعارض السياسات التحريرية لهذه الوسائل الإعلامية، بالإضافة إلى إغلاق السلطات المركزية أو المحلية لوسائل إعلامية ترى أنها تخالفها في التوجهات العامة، وهو ما يثير الشكوك حول نية السلطات قمع حرية التعددية الإعلامية.

لم يقم أغلب الضحايا بتقديم شكاوى قانونية إلي السلطات العامة للتحقيق في القضايا التي تعرضوا لها، وسط غياب نقابة فاعلة للصحفيين يمكن الرجوع لها لتدافع عن حقوقهم، وتضغط على السلطات لإجراء التحقيقات اللازمة وتطالب بالعدالة والتعويض المناسب، وهو ما زاد من تقاعس السلطات في إجراء التحقيقات في الجرائم، ولذلك لم يحاكم أي شخص متهم بجرائم ضد الصحفيين حتى الآن.

ويرى المركز الليبي لحرية الصحافة أن استمرار الأزمات السياسية المتلاحقة، وتفاقم الحرب بمناطق النزاع المسلح، وهشاشة الوضع الأمني في مناطق أخرى يمثل تحدياً كبيراً للسلطات الجديدة التي سينتجها الاتفاق السياسي المتعثر الذي تقوده البعثة الأممية، التي لا بد أن تجعل من أولوياتها إدانة هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها، وسن وتنفيذ التشريعات القانونية اللازمة في هذا الشأن.

و مع أن وسائل الإعلام المختلفة لعبت دوراً سلبياً في عملية التحول الديمقراطي، وذلك بتسخيرها كأدوات لشن حملات ضد جماعات دينية أو عرقية بعينها أو أحزب وتيارات سياسية للتشهير بها وتشويه صورتها مما خلق حالة فوضي بالإعلام وتسبب في تزايد معدلات الانتهاكات والاعتداءات.

وتوضح الإحصائيات والأرقام التي يعرضها التقرير الذي بين أيديكم عن التدهور الحاد في وضع الحريات الصحفية خاصة في السنتين الأخيرتين من مجمل السنوات الأربع التي قمنا برصد الانتهاكات فيها وتوثيقه.

وقد هبط مؤشر حرية الصحافة في السنتين الأخيرتين هبوطا حادا، وتراجع إلى مراتب متأخرة جداً، كما كانت سنة 2014 الأسوأ في عهد الحريات الإعلامية خلال السنوات الأربع الماضية، وما زالت تزداد سوءاً خلال العام الجاري.

التوصيات

إلى مجلس النواب

الدعوة إلي سن تشريعات جديدة توفر الحماية القانونية للصحفيين، وتحد من ظاهرة الإفلات من العقاب.

إصدار تعليمات لمكتب النائب العام بالتحقيق الفوري والشامل في كافة الاعتداءات التي طالت الصحفيين ووسائل الإعلام وتقديم مرتكبيها للعدالة.

إصدار بيانات الإدانة لحوادث الاعتداء والانتهاك التي يتعرض لها الصحفيون ووسائل الإعلام.

إلى حكومة الوحدة الوطنية

يوصي المركز الليبي لحرية الصحافة بضرورة تعيين وكيل لشؤون مكافحة الإفلات من العقاب وحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بوزارة العدل الليبية .

اتخاذ التدابير القانونية والأمنية اللازمة لحماية الصحفيين وضمان سلامتهم ، وتقديم المساعدة العاجلة لهم ، وتوفير البيئة الحاضنة لتطوير العمل الصحفي.

وضع آلية فعالة لتدريب قوات الأمن الوطني على احترام حقوق الصحفيين ، وعدم التعرض لهم بالضرب أو منعهم من ممارسة عملهم.

إدانة كافة الممارسات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون ووسائل الإعلام.

إلى المجتمع المدني والصحفيين

دعم الجهود الوطنية المبذولة للدفاع عن الصحفيين ووسائل الإعلام من خلال عقد الندوات وورش العمل المتعلقة بالحماية القانونية والأمنية وفقاً للمواثيق الدولية.

دعم الجهود التي يبذلها المركز الليبي لحرية الصحافة المتعلقة بالدعم والمناصرة القانونية والدولية والتدريب على السلامة المهنية اللازمة.

تشجيع وحث الجمهور العام والقوى السياسية وعناصر الأمن الوطني على احترام وسائل الإعلام والصحفيين من خلال الحملات الإعلامية ، ونشر التوعية بأهمية تعزيز حرية الصحافة والتعبير وتقبل الاختلاف والتعددية بالمجتمع.

خلق نظام شراكات وتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المختصة بحماية الصحفيين وحقوق الإنسان؛ لإيجاد آلية فاعلة في الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم.

الإطار القانوني

القانون الدولي

ينطبق القانون الدولي الإنساني بكافة اتفاقياته وبروتوكولاته حول وضع الصحفيين في ليبيا باعتبار أن البلاد تعاني من وضع غير مستقر ، و من وجود حرب مستمرة في مناطق عدة من البلاد.

وينص القانون الدولي الإنساني على أن الصحفيين المدنيين الذين يؤدون مهامهم في مناطق النزاع المسلحة، يجب حمايتهم من كافة أشكال الهجوم المتعمد ، ولا بد من توفير الحماية للصحفيين المدنيين كما توفر للمدنيين ما داموا لا يشاركون في الأعمال العدائية.

تنص الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربعة ، على أن مراسلي الحرب أو الأشخاص الذين يعدون التحقيقات الصحفية حول الأحداث الراهنة لتقديمها لوسائل الإعلام ، وما يجعل مراسلي الحرب يختلفون عن الصحفيين العاديين هو أن مراسلي الحرب ينتقلون في مساحات أكبر وفي بعض الأحيان لسنوات عديدة .

كما تنص المادة 79 من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف الأربعة على التالي :
يُعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات صحفية خطرة بمناطق النزاعات أشخاصا مدنيين، يجب توفير الحماية لهم بمقتضى أحكام الاتفاقيات الأربعة والبروتوكولات ووضعهم كأشخاص مدنيين .

وقد لعبت الأمم المتحدة بأجهزتها الكاملة دوراً محورياً في حماية الصحفيين، والتنديد بالانتهاكات، من خلال القرارات الهامة التي أصدرتها، منها قرار مجلس الأمن رقم 2006/1738 الذي أدان الاعتداءات التي تطال الصحفيين والإعلاميين ومقراتهم، ودعا أطراف النزاع إلى احترام الصحفيين وأطقمهم ومنشآتهم باعتبارهم مدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

وقد هدد المجلس في المادة التاسعة من القرار بالتدخل إذا اقتضى الأمر ذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من الانتهاكات الصارخة التي يتعرض لها الصحفيون خاصة والمدنيون عامة، مطالباً الدول السامية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمحاكمة المسئولين عن الجرائم ضد الصحفيين ووسائل الإعلام.

كما تناول مجلس الأمن قضية حماية الصحفيين حصرا، وأدان كافة الانتهاكات الجسيمة التي يتعرضون لها في مناطق النزاع، من خلال القرار رقم 2222 الذي يدعوا لاحترام شارة الصحفي باعتباره مدنياً تنطبق عليه كافة المواثيق الدولية، ويلزم كافة الدول بوضع حد للانتهاكات والممارسات ضد الصحفيين ووسائل الإعلام .

القانون الوطني

يتضمن قانون العقوبات الليبي عدة نصوص قانونية تجرّم التعذيب والإخفاء القسري كما في المادة رقم 10 للعام 2013 منه، كما تنص المواد 368 إلى 370 على تجريم حوادث القتل العمد والاعتداء الجسدي والاختطاف، وهي جميعها جرائم ترتكب دون محاسبة وتتبع قضائي، مع أن النيابة العامة تمتلك الولاية والمسؤولية اللازمة لإجراء التحقيقات الجدية في الجرائم التي تعد انتهاكا لهذه القوانين .

فيما يتضمن قانون الإجراءات الجنائية عدة ضمانات تكفل عدم الاعتقال التعسفي والتعذيب للمدنيين أو حتى المتهمين من خلال عدة نصوص قانونية حول الأمر، ورغم أن أغلب المواد القانونية تحمي الحرية الجسدية للأشخاص عموما وتحمي الصحفيين خصوصا، غير أنه لا يزال هناك نقص في التشريعات الوطنية ولوائحها التنفيذية .

المعلومات الأساسية

القتل العمد

- عز الدين قوصاد البالغ من العمر 25 عاماً يعمل مقدم برامج بقناة ليبيا الحرة في مدينة بنغازي، وقد قتل في شهر أغسطس عام 2012 بستة رصاصات غادرة أثناء خروجه من صلاة الجمعة، من قبل جماعة مجهولة، وهي أول حالة قتل لصحفي بعد انتهاء انتفاضة فبراير.

- ووفقاً لشهادات المقربين من قوصاد، فإن حادث مقتله جاء بعد تهديدات عدة تلقاها الضحية على خلفية نشاطه الدعوي المعتدل، وبرامجه التي يقدمها في التلفزيون، وهو مذيع يحظى بمكانة اجتماعية بين أبناء مدينته.

- صالح حفيانة، البالغ من العمر 23 عاماً، يعمل مصوراً صحفياً بوكالة أنباء فساطو للأنباء، وقد قتل بمدينة طرابلس في شهر نوفمبر عام 2013 على يدي مليشيات كانت تطلق النار على المتظاهرين المدنيين في منطقة غرغور، وهي من الأحداث الدامية التي خلفت أكثر من 50 قتيلاً و 500 جريح.

- رضوان الغرياني، البالغ من العمر 44 عاماً، يعمل مديراً لإذاعة تريبولس إف إم، وجد مقتولاً في مدينة طرابلس، في شهر ديسمبر عام 2013، وعلى جسده آثار أربع رصاصات أطلقت من قرب، ووفقاً لتقرير الطبيب الشرعي، ولم تعرف دوافع الجريمة وأسبابها، و قد بدأت النيابة العامة التحقيق في الجريمة غير أنها فشلت في معرفة دوافعها وملاحقة مرتكبيها.

- عبد الله بن نزهة، وهو مصور صحفي، يعمل بصحيفة فسانيا بمدينة سبها، وقد قتل في شهر يناير عام 2014 على أيدي مسلحين قبليين أثناء تغطيته لأحداث النزاع المسلح الذي تعيشه المدينة، ووفقاً لشهادات زملائه فإن بن نزهة قتل بدم بارد، وهو يحمل الكاميرا، برصاص المسلحين القبليين شرق مدينة سبها.

الاحصائيات العامة المتعلقة بالاعتداءات على الصحفيين والوسائل الإعلامية " يناير 2012 – يونيو 2015 "

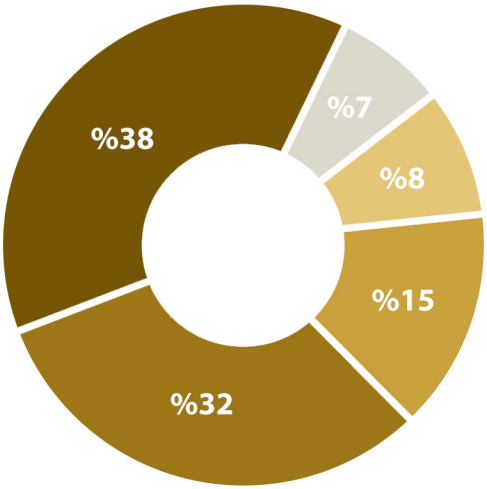

الاعتداء على والوسائل الإعلامية
التهديد والمنع من العمل
الاختطاف والتعذيب
الشروع بالقتل
القتل العمد

- مفتاح بوزيد، رئيس تحرير صحيفة برنيق، وقد قتل في وضح النهار أثناء توزيعه لصحيفته بشارع جمال عبد الناصر بمدينة بنغازي، في شهر مايو عام 2014 ، و قد فشلت النيابة العامة مجددا في معرفة الجناة.

- نصيب كرنافة، منسقة برامج بإذاعة سبها المحلية ومراسلة تلفزيونية سابقة بقناة فزان، قتلت في شهر مايو عام ٢٠١٤ أثناء عودتها للمنزل بآلة حادة وفقاً لتقرير الطبيب الشرعي.

- وبحسب الشهادات التي جمعها الباحثون، فإن كرنافة تعرضت لتهديدات اجتماعية عدة لإرغامها على ترك عملها بالصحافة، والانفصال عن خطيبها، لكنها رفضت، وهو ما دفع الجاني لاختطافها وقتلها في مقبرة بضواحي المدينة، و قد حال توقف النيابة عن العمل في المدينة دون التحقيق في القضية وملاحقة الجناة، الذين تعرف أسمائهم عائلة كرنافة.

- راضي إبراهيم الزوي، المذيع بإذاعة ليبيا الحرة في مدينة بنغازي، قتل في شهر يوليو عام 2014 ، في منطقة الحدائق، أثناء قيادة سيارته، على أيدي مسلحين مجهولين، ويُعرف الزوي بإنه أول صوت إذاعي أثناء انتفاضة فبراير، واشتهر بجرأته في انتقاد النظام السابق وحراكه الإعلامي والسياسي.

- أبوبكر العرفي، موظف بقناة ليبيا الوطنية في مدينة بنغازي، قتل في شهر سبتمبر من عام 2014 ، في ظروف غامضة، فقد أصابته رصاصات عدة أثناء خروجه من بيته بمنطقة الليثي أدت لمقتله فوراً.

- توفيق بن سعود ورفيقه سامي الكوافي، وهما من الشباب الناشطين بمدينة بنغازي، ويعمل بن سعود مقدم برامج منوعة بإذاعة ليبيانا هيتس، ويعرف بجرأته في انتقاد الأوضاع الأمنية، ومحاربة ظاهرة الإرهاب، وتنظيم المظاهرات الشعبية؛ و قد قتلا في شهر سبتمبر عام 2014 في حي الفويهات بمدينة بنغازي، بعدما اعترضتهما سيارة وأطلقت وابلاً من الرصاص عليهما، ليفارقا الحياة بعد ذلك في المستشفى .

- الطيب عيسي حمودة، عضو مؤسس قناة توماست الثقافية، التي تُعنى بشؤون الطوارق في بلدة أوباري، وقد قتل بطريقة وحشية في شهر أكتوبر عام 2014 بعد اعتقاله في الطريق الرابط بين بلدتي أوباري وغات؛ وقد قتل بخمس رصاصات في مناطق متفرقة من جسده، وفقاً لتقرير الطبيب الشرعي، ويرجح أن يكون لمقتله علاقة بالاقتتال العرقي بين قبيلتي التبو والطوارق في المنطقة الجنوبية.

- المعتصم بالله الورفلي، مقدم برامج وأخبار في راديو ليبيا الوطن، في مدينة بنغازي، وقد قتل في شهر أكتوبر عام 2014 بمنطقة رأس عبيدة، أثناء مروره بسيارته فيما كان الجناة ينتظرونه مساءاً ليطلقوا الرصاص عليه ويردوه قتيلا.

- مفتاح القطراني، البالغ من العمر 33 عاماً، قتل في مكتبه بشارع عشرين في مدينة بنغازي، في شهر أبريل عام 2015 ، برصاصة في الرأس بواسطة سلاح مزود بكاتم للصوت، ثم ترك ساعات عدة غارقاً في دماءه، وفقاً لشهود عيان؛ وتعد هذه الحالة الأولي من نوعها بعد سيطرة قوات الجيش الليبي والقوات المساندة له على أجزاء واسعة من المدينة، ولم تعرف الأسباب الحقيقة وراء حادث مقتل القطراني الذي عرف بتغطيته لأحداث النزاع في المدينة.

توزيع الإعتداءات الواقعة على الصحفيين ووسائل الإعلام خلال الفترة بين " يناير 2012 – يونيو 2015 "

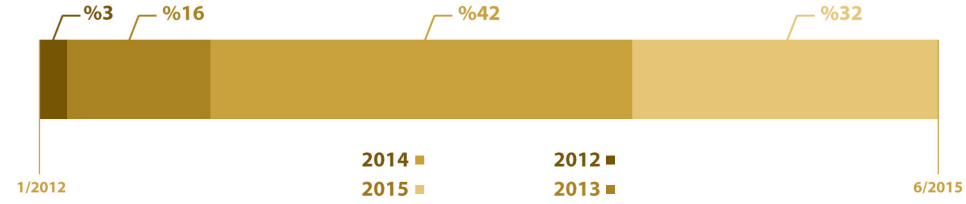

- أعلنت الحكومة الليبية مقتل الصحفيين الخمسة التابعين لقناة برقة التلفزيونية، بعد أن كانوا مختطفين منذ شهر أغسطس من العام الماضي، وذلك في شهر أبريل 2015 ، وبعد مرور أكثر من 8 أشهر على اختطافهم بالطريق الصحراوي الرابط بين مدينتي طبرق واجدابيا، أثناء عودتهم من تغطية فعاليات الجلسة الأولى لمجلس النواب.
وقد اتسم حديث الحكومة الليبية بالغموض وعدم الاهتمام بالقضية بالقدر الكافي، وغياب الأدلة القاطعة، وتضارب المعلومات، ووفقاً لشهادة مدير القناة فرج المغربي، فإن شخصاً يشتبه بانتمائه لتنظيم الدولة مصري الجنسية معتقل في سجن قرنادة العسكري، قد اعترف بضلوعه في مقتل الصحفيين الخمسة.
والصحفيين الخمسة، هم: خالد الهميل، ويوسف القمودي، وعبد السلام الكحلة، ويونس الصل، ومحمد جلال، وقد أقام أهالي الضحايا مأتمهم دون وجود جثثهم.

- الصحفيان التونسيان سفيان ونذير الشورابي الذين اختطفا في شهر أغسطس عام 2014 ، ولا يزال مصيرهما مجهولا، في ظل استمرار تضارب الأنباء التي تبثها حكومتا طبرق وتونس، وسط غياب الأدلة القاطعة على مقتلهم، وقد بث تنظيم الدولة صوراً لما زعم أنه عملية إعدامهم في وقت سابق السنة الماضية، وأكدت الحكومة الليبية في شهر أبريل الماضي خبر مقتلهم ثم تراجعت عن تصريحاتها في وقت سابق بحجة أن الجيش الليبي لم يعثر على جثثهم.

الشروع في القتل والتعذيب

- تعرضت الصحفية الليبية خديجة العمامي مساء يوم 12 أغسطس عام 2013 لحادث إطلاق نار كثيف، كاد يؤدي لمقتلها ببنغازي أثناء خروجها من عملها، بعد أيام قليلة من تعرضها لتهديدات مرعبة بالقتل والتنكيل بها للضغط عليها لترك عملها مديرة لمكتب قناة ليبيا الأحرار.

- وفي سبتمبر من عام 2013 أقدم مسلحون على اختطاف رئيس تحرير صحيفة رواسي في منطقة ورشفانة غرب العاصمة طرابلس، بعد إطلاق مسلحين النار علي سيارته مباشرة، فقتلوا أخاه واختطفوه لثلاثة أسابيع، ذاق خلالها مرارة العيش وويلات العذب ليفرج عنه بعده.

- محاولة اغتيال فاشلة للصحفي عوض القويري، بعد زرع عبوة ناسفة أسفل سيارته أمام بيته ببنغازي في يناير عام 2014.

- تعرضت الإعلامية ميرفت موسي التي تعمل بالتلفزيون الليبي فرع مدينة سبها، لمطاردة مسلحة كادت تودي بحياتها أثناء خروجها من مقر الإذاعة وصعودها سيارتها بعد انتهاء برنامجها التلفزيوني، وذلك في شهر يناير عام 2014.

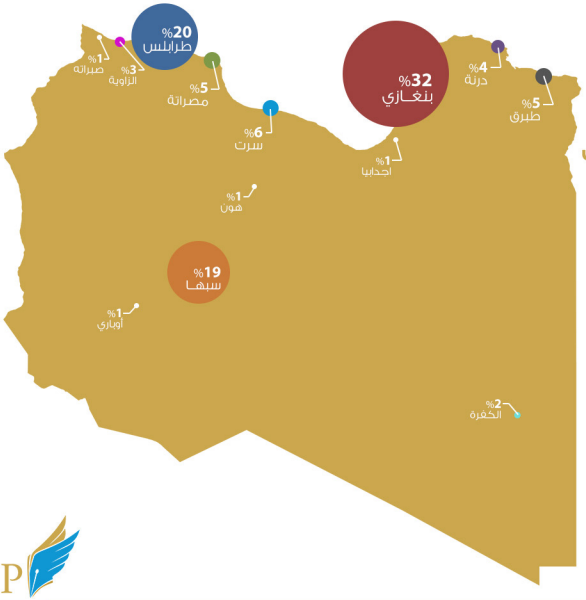

توزيع الإعتداءات الواقعة على الصحفيين والمؤسسات الاعلامية في المدن الليبية

- يوم 8 فبراير عام 2014 اختطفت مجموعة مسلحة خارجة عن القانون ثلاثة صحفيين، يعملون في التلفزيون الوطني فرع سبها، هم: إبراهيم الوافي، وإبراهيم الرضا، وصدام الراشدي، أثناء تنقلهم ما بين طرابلس وسبها وبحوزتهم معداتهم التلفزيونية، وبقوا مخطوفين 15 يوماً ثم أطلق سراحهم بعد ذلك بوساطة قبلية.

- اختطف ثلاثة مسلحين الصحفي عصام العول رئيس تحرير صحيفة الوطن الليبية ، يوم 26 مارس عام 2014 ، من أمام منزله تحت تهديد السلاح واقتادوه لجهة مجهولة، وبقي يوما كاملا تعرض خلاله للتعذيب والضرب المبرح، وكان خاطفوه ينوون قتله، لكنه فقد وعيه جراء التعذيب فظنوا أنه فارق الحياة فألقوه في سوق شعبي في ضواحي العاصمة طرابلس، وتعرض للتعذيب من قبل خاطفيه عن طريق الخنق و الصعق الكهربائي و إطلاق الرصاص على ساقه.

- تعرض المراسل التلفزيوني بقناة ليبيا الأحرار حسن البكوش لأكثر من ثلاث محاولات اغتيال فاشلة، تعرض لها من قبل مجهولين يرتادون سيارة معتمة قاموا بإطلاق الرصاص عليه في شهر مايو عام 2014 ، وتكررت محاولات الاغتيال مرات عدة قبل أن يغر من المدينة خوفاً على سلامته.

- تعرض المصور الصحفي بوكالة الصحافة الفرنسية عبد الله دومة لمحاولة اغتيال فاشلة، بعد إطلاق نيران كثيفة على سيارته ببنغازي، في شهر 5 مايو عام 2014.

- تعرض المصور الصحفي صدام الراشدي يوم 15 يونيو عام 2014 لعملية إطلاق نار كثيف بمدينة سبها جنوب ليبيا، كادت تودي بحياته من قبل مسلحين قبليين كانوا قد هددوه مراراً وتكراراً، لإرغامه على عدم نقل الحقيقة أثناء المواجهات القبلية الدامية التي شهدتها المدينة.

- المصور الصحفي محمد الحجازي بقناة ليبيا أولاً، تعرض لمحاولة اغتيال أصيب خلالها برصاصات في رجليه، وذلك أثناء تغطيته لمظاهرة شعبية بساحة الكيش في شهر مارس عام 2014.

- وقد تعرض مقدم البرامج بقناة فزان عثمان حبيب والمصور التلفزيوني إبراهيم الوافي لحادث إطلاق نار مباشر عليهم، أثناء انتهائهم من تصور برنامجهم التلفزيوني، وذلك في شهر يونيو عام 2015 ، وتسبب ذلك في إصابتهم بجروح وكدمات، و قد تمكنوا من الهروب من السيارة التي انفجرت بعد فرارهم منها.

- مقدم البرامج التلفزيونية بقناة BBN مصطفي ذياب بمدينة بنغازي، تعرض للاعتقال التعسفي والتعذيب الجسدي والنفسي لمدة قاربت 10 أشهر متواصلة، أثناء اعتقاله بين نوفمبر عام 2014 . وأغسطس عام 2015
ويروي ذياب تفاصيل اعتقاله التعسفي ، على خلفية حديثه لوسائل الإعلام عن الفضائح والانتهاكات لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الكرامة بالمدينة.

وتُعد جميع الحوادث التي ذكرت من أهم الاعتداءات والانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها الصحفيون خلال السنوات الماضية وجاء عرضها ضمن بند المعلومات الأساسية كنموذج توضيحي لمدي تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب.

الخط الساخن

بالنظر للارتفاع الكبير في حالات الانتهاكات الجسيمة الواقعة ضد الصحفيين والوسائل الإعلامية وتكررها بشكل واسع وانتشارها في مدن ليبية عدة وفي محاولته لاحتواء وتوثيق كافة الحالات ورصدها وتوثيقها.

اطلق المركز الليبي لحرية الصحافة خدمة الخط الساخن بوحدة الرصد والتوثيق والتي تسمح لكافة الضحايا التواصل بشكل مباشر وفعال مع الباحثين الحقوقيين أو القانونيين لتقلي الشكاوي طيلة اليوم.

تهدف خدمة الخط الساخن إلي تحقيق الاستجابة السريع مع كافة أنواع الوقائع المتعددة والكشف المبكر عن الانتهاكات المختلفة ومراقبتها بشكل علمي دقيق وإيصال أصوات الضحايا وتقديم كافة أشكال الدعم والمناصرة إليهم وإيقاف الانتهاكات بحقهم .

ويمكن للكافة العاملين بقطاع الصحافة والإعلام والوسائل الإعلامية المختلفة التبليغ عن أي اعتداءات تعرضوا إليها خلال تعبئة الاستمارة " الخط الساخن "

الموقع الإلكتروني
www.LCFP.org.ly

الخط الهاتفي
00218928904342

المركز الليبي لحرية الصحافة
طرابلس ـ ليبيا
www.LCFP.org.ly
info@LCFP.org.ly
00218217182200